بعد مرور ٢٥ سنة
على صدور رسالة البابا بولس السادس العامّة
«الحياة البشريّة»

كيف نفهم ونشرح تعليم الكنيسة في شؤون الجنس؟

الأب روبير كليمان اليسوعيّ*

قبل ٢٥ سنة، في ٢٧ تمّوز (يوليو) ١٩٦٨، أصدر البابا بولس السادس رسالته «الحياة البشريّة» *(Humanae Vitae)* في «تنظيم النسل». وكان يتوقّع قيام ردود فعل سلبيّة:

> «قد لا يرحّب جميع الناس بهذا التعليم، فإنّ هناك الكثير من الأصوات التي تعارض صوت الكنيسة والتي تعظّمها وسائل الدعاية العصريّة»(١).

أوَلم يقم هو نفسه، منذ أربع سنوات، «بالدرس والقراءة والنقاش»؟(٢).

> «لقد استشرنا، بوجه خاصّ، عددًا كبيرًا من ذوي القيّم الأخلاقيّة والعلميّة والرعويّة. والتمسنا نور الروح القدس، ووضعنا ضميرنا في

(*) المحامي عن الوثاق في المحكمة الروحيّة اللاتينيّة ـ بيروت.

(١) إنّ أغلبيّة الحواشي تحيل إلى مجلّة «الوثائق الكاثوليكيّة» *Documentation Catholique* رقم ١٥٢٣ وتاريخ ١٩٦٨/٩/١. وسنكتفي بالإشارة إليها بحرفَي DC وبذكر رقم الفقرة ورقم العمود. هنا DC, no 18, col. 1451.

(٢) DC, no 18, col. 1458.

تصرّف تامّ وحرّ لصوت الحقّ، محاولين أن نفسّر القاعدة الإلهيّة التي نراها تنبع ممّا يقتضيه جوهر الحبّ البشريّ الأصيل»[1].

ولقد حدث ما توقّعه البابا بولس السادس، فإنّ تعليم الكنيسة في شؤون الجنس ما زال على بساط البحث، ولم تقتصر هذه الظاهرة على وسائل الإعلام، إذ إنّ الرسالة العامّة «الحياة البشريّة» التي صدرت في ١٩٦٨ والتعليم في «احترام الحياة الناشئة وكرامة الإنجاب» الذي صدر في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٧ لاقيا الكثير من التحفُّظ، لا من قِبَل الرأي العامّ والعديد من المؤمنين فقط، بل من قِبَل بعض مجالس أساقفة أيضًا ولاهوتيّين وباحثين في علم الأخلاق وعلماء مسيحيّين. أفلا يجب أن تكون ردود فعل المؤمنين عنصرًا من عناصر عصمة الكنيسة عن الخطأ؟

بعد ثلاثين سنة من «حضارة منع الحبل»، أصبح ممكنًا أن نعود بهدوء إلى الرسالة العامّة «الحياة البشريّة» لندرك من جهة قيمة تعليمها ومعناه، ومن جهة أخرى ما في الدوافع التي عرضتها من نقص، حال دون تفهّمها من قِبَل المؤمنين. وبهذه الطريقة، قد نفهم كيف يُقبَل أو يُرفَض نصّ من النصوص التعليميّة.

نقطة الانطلاق

«لقد أدّى تطوّر المجتمع الأخير إلى تغييرات استدعت طَرحَ أسئلة جديدة»[2]. والمقصود هنا هو مشكلة أخلاقيّة صدرت عن تطوّر علم الأحياء. ففي «تطوّر المجتمع الأخير»، الذي أشار إليه البابا بولس السادس، لا بُدَّ من التمييز بين «المبادئ الأخلاقيّة الجديدة» المرفوضة والتغييرات التي تطرح أسئلة أخلاقيّة جديدة وتستدعي مسلكيّات أخرى. فعلينا في الوقت نفسه، من دون الوقوع في «أخلاقيّة الحال»، أن نتمسّك بالمبادئ الثابتة وأن نأخذ بعين الاعتبار التغييرات الهامّة التي طرأت على الظروف الحياتيّة. إليكم بعض الشروح.

(١) DC, no 18, col. 1459.

(٢) DC, no 1, col. 1441.

الواقع العلميّ

إنّ التقدّم الذي أحرزه علم الأحياء يعيد إلى بساط البحث مشكلة الإنجاب: حتّى القرنَين التاسع عشر والعشرين، كانت نسبة الوفيات عند الأولاد مرتفعة جدًّا. ففي الماضي، خمسون بالمئة فقط من المواليد كانوا يبلغون سنّ العشرين. والحال أنّ المحافظة على عدد السكّان يقتضي أن يكون لكلّ زوجَين ثلاثة أولاد ـ بالغين. فمن أصل ستّة مواليد، كان عدد الباقين ثلاثة بالغين، وهو عدد كافٍ للمحافظة على عدد السكّان في الحدود المناسبة للاقتصاد الريفيّ السائد في ذلك الزمن، وهذا ما كان يفرض على كلّ زوجَين إنجاب ستّة أولاد.

ومع الإرضاع الذي كان يمتدّ إلى ثلاث سنوات (بحسب ما يفيدنا علماء الأثنولوجيا، وما ورد في الكتاب المقدّس عن الطفل صموئيل والشهداء المكّابيّين[1])، تضاف إليه سنة الحَمْل (٦ مواليد تفصلها ٤ سنوات، ٦ × ٤ = ٢٤)، عند امرأة زُوِّجت في سن الـ ١٨ ـ ٢٠، كان الإياس يأتي بوجه طبيعيّ في نهاية زمن الخصب...

في مثل تلك الظروف، كان منع الحَبَل، على الصعيد السوسيولوجي، غير مفيد، لا بل وخيم العاقبة (فربّما كان زوال الأمبراطوريّة الرومانيّة، في مطلع عصرنا المسيحيّ، نتيجة منع واسع للحَبَل).

أمّا الآن، بعد التقدّم الذي أحرزه علم الطبّ، فمن أصل ٦ مواليد، يستطيع ٥ بالغين أن يصلوا إلى سنّ الستّين: وبما أنّ حضارتنا العصريّة تخفّض مدّة الإرضاع، فقد ارتفعت نسبة الخصب، وهذا ما يؤدّي إلى مشاكل اجتماعيّة اقتصاديّة (أفلم يُقل إنّه، بدل الإقدام على إنشاء مستشفيات ومستوصفات في العالم الثالث، كان من الأفضل أن تُحسَّن أوضاع الزراعة وأن تُبنى المعامل...؟).

وإلى جانب ذلك، بحث المجمع الفاتيكانيّ الأخير في الأبوّة ـ الأمومة المسؤولة. ما معنى ذلك؟ معناه أنّ حياة الزوجَين الجنسيّة لا تنحصر غايتها في

(١) ١ صم ١/٢٣ و٢ ملك ٧/٢٧.

الإنجاب، بل تقوم أوّلاً، أو بالدرجة نفسها على الأقلّ، على اتّحاد الزوجين.

ولذلك فإنّ اللجنة التي أنشأها البابا يوحنّا الثالث والعشرون، والتي أبقى عليها البابا بولس السادس، والتي تضمّ لاهوتيّين وأطبّاء وعلمانيّين، قبلت بأن يُعَدّ تنظيم النسل أمرًا عاديًّا. ولكن بأيّ وسائل؟

عبّر البابا بولس السادس، في الكلمة التي ألقاها في المقابلة العامّة التي منحها يوم ٣١ تمّوز (يوليو) ١٩٦٨، عن تردّده وقلقه قبل الإقدام على إصدار رسالته العامّة:

> «كان من واجبنا أن نعطي جوابًا للكنيسة وللبشريّة كلّها. كان علينا، من باب الواجب وبالحرّيّة التي نستمدّها من مهمّتنا الرسوليّة، أن نقيّم تقليدًا ليس هو قديم العهد فقط، بل حديثًا أيضًا، وهو التقليد الذي سار عليه أسلافنا المباشرون. وكان علينا أن نتبنّى تعليم المجمع الذي أصدرناه نحن أنفسنا. وكنّا ميّالين إلى الترحيب، حتّى الدرجة التي كنّا نفكّر فيها، بالنتائج الاستشاريّة التي استخلصتها اللجنة التي أنشأها البابا يوحنّا المكرّم الذكر، والتي زدنا على عدد أعضائها. ولكن كان من واجبنا أيضًا أن نراعي النقطة»[1].

والذين اطّلعوا إذ ذاك على بيان اللجنة لم يشكّوا لحظة في أنّ الأغلبيّة كانت تميل إلى منع الحَبَل بلا قيد ولا شرط، باستخدام جميع الوسائل المعروفة. فكانت المفاجأة كبيرة، يداخلها انزعاج شديد، عند الرعاة والباحثين في علم الأخلاق، إذ إنّ الرسالة «الحياة البشريّة» لم تؤيّد نتائج اللجنة، بل شجبت «الوسائل الاصطناعيّة». ولماذا؟

إنّ أوضح الحجج لم يكن مقنعًا، فإنّ التمييز بين «الوسائل الطبيعيّة» و«الوسائل الاصطناعيّة» كان يبدو مرتبطًا بفلسفة طبيعة تخطّاها الزمن! فتساءل أحد معلّمي الأخلاق في إحدى المدارس الإكليريكيّة هل من واجبه أن يقدّم استفالته، علمًا بأنّه لا يرى كيف يستطيع أن يُلقي مثل ذلك التعليم... أوَليس علم الطبّ كلّه يناقض مثل ذلك التمييز؟ أوَليست العمليّات الجراحيّة وزرع

(١) DC, no 1, col. 1458.

الأعضاء وأبسط أدوية الصيدليّات «وسائل اصطناعيّة» يُراد بها الحفاظ على الصحّة؟ وإذا صحّ أنّه لا بُدَّ من التمييز بين «الطبيعيّ» و«المصطنع»، فلماذا لا نسير على خطى الشيع الدينيّة التي ترفض كلّ لجوء إلى الطبيب؟

إنّ عدم قبول التعليم البابويّ أدّى إلى ٢٥ سنة من المنع الواسع للحَبَل، حتّى في داخل الكنيسة. فرأينا العديد من الأزواج يمتنعون عن التقدّم من الأسرار، وفي آخر الأمر، عن كلّ ممارسة دينيّة...

ما هو، في الواقع، تعليم الرسالة «الحياة البشريّة»؟ تدعو الرسالة العائلة إلى استخدام «الوسائل الطبيعيّة»، أي إلى الإمساك الجنسيّ الجزئيّ. أمام المشاكل التي يثيرها ازدياد السكّان الجارف، لم يعد وارداً أن يُدعى الناس إلى الخِصْب المتطرّف... «من امتيازات العقل البشريّ أن يسيطر على الطاقات التي توفّرها الطبيعة اللاعقليّة وأن يوجّهها إلى هدف يطابق خير الإنسان»...

ففي الحالة التي نحن بصددها، أليس من المعقول أن نلجأ إلى الإنجاب الموجّه الاصطناعيّ، إن كنّا نستطيع أن نجني منه انسجام العائلة واطمئنانها، إلى جانب الحصول على أوضاع أفضل لتربية الأولاد المولودين؟

«عن هذا السؤال لا بُدَّ من الجواب بوضوح: إنّ الكنيسة هي أوّل مَن يُثني على تدخّل العقل ويوصي به، في عمل يُشرك عن كثب الخليقة الناطقة بخالقها، لكنّها تؤكّد أنّ ذلك يجب أن يتمّ في احترام النظام الذي وضعه الله.

«فإن كان هناك، للمباعدة بين المواليد، أسباب وجيهة تعود إمّا إلى أوضاع الزوجين المادّيّة أو النفسيّة، وإمّا إلى الظروف الخارجيّة، فإنّ الكنيسة تعلّم أنّه يجوز مراعاة النظام الطبيعيّ الملازم لوظائف الإنجاب، والاقتصاد على الاقتران في أيّام الخصب، والوصول بذلك إلى تنظيم النسل، من دون المسّ بالمبادئ الأخلاقيّة التي ذكّرنا بها أعلاه»[1].

ذلك بأنّ علم الأحياء قد اكتشف العمل الذي تقوم به «الدورة عند الإناث». ومن هنا استخدام «الوسائل الطبيعيّة» القائمة كلّها على ممارسة الإمساك

(١) DC, no 16, col. 1449.

الجنسيّ في أيّام الخصب... ففي السنة ١٩٦٨، كانت الوسائل الطبيعيّة المعروفة محصورة خاصّةً في طريقتَين:

- طريقة أوجينو، وكان حسابها يراعي تاريخ الحيض المُقبل. لكن هذا الحساب كان احتماليًّا إلى حدٍّ ما، إن كانت الدورة عند المرأة غير منتظمة. وفي هذه الأحوال، يُخشى أن يطول زمن الإمساك الجنسيّ. هذه الطريقة استخدمتها بعض العائلات، حتّى البطولة أحيانًا، ولكن هل تُفرض البطولة على جميع المؤمنين؟
- وطريقة درجات الحرارة: إنّها وسيلة أكثر أمنًا، ولكنّها تضيّق جدًّا على الزوجة، مع أنّها لا تزال هي أيضًا على شيء من عدم التأكّد.

وإلى جانب آخر، كان المجمع الفاتيكانيّ قد أعاد إلى شؤون الجنس قيمتها للوصول إلى حياة زوجيّة متّزنة. ولذلك فإنّ الصعوبات التي واجهتها العائلات في استخدام تلك الطرق تفسّر لنا لماذا رُفض نصّ الرسالة البابويّة.

ولكنّ المواقف المشدِّدة التي اتّخذها البابا بولس السادس، ثمّ البابا يوحنّا بولس الثاني، كان لها إحدى المنافع على الأقلّ، وهي اكتشاف طريقة جديدة تساعد، بوجه آمن وأسهل، مَن كان لهم تكوين روحيّ حقيقيّ: إنّها طريقة بِلْنْغْس (سيأتي الكلام عليها):

> «يُستحسَن أن ينجح العلم الطبّيّ في إيجاد قاعدة ثابتة إلى حدٍّ ما، للوصول إلى تنظيم النسل القائم على مراعاة النظام الطبيعيّ. وبذلك يستطيع العلماء، ولا سيّما الباحثون الكاثوليك، أن يسهموا في الدلالة، وفقاً لتعليم الكنيسة، على «أنّه لا يمكن أن يكون هناك تناقض حقيقيّ بين الشرائع الإلهيّة والشرائع التي تساعد على الوصول إلى حبّ زوجيّ أصيل»[1].

وهناك سبب آخر أدّى إلى عدم قبول الرسالة العامّة، وهو أنّ إبراز قيمة شؤون الجنس في الزواج تزامن مع انتشار الإباحيّة الجنسيّة خارج الزواج. وكان البابا بولس السادس يتوقّع هذا الأمر:

---

(١) DC, no 24, col. 1454.

«ندعو الناس ذوي النيّة الحسنة إلى اعتبار الباب الواسع والسهل الذي يفتحونه بذلك (بمنع الحَبَل الاصطناعيّ) للخيانة الزوجيّة والانحطاط الأخلاقيّ. ولا حاجة هنا إلى خبرة طويلة لمعرفة الضعف البشريّ وللتثبّت من أنّ الناس ـ ولا سيّما الشباب، وهم ضعفاء إلى حدٍّ بعيد في هذا الأمر ـ يحتاجون إلى التشجيع ليكونوا أمناء للشريعة الأخلاقيّة، وأنّه لا يجوز أن تُعرض عليهم الأمور السهلة للتهرّب من تلك الشريعة»[1].

وفي الواقع:

= لقد سقطت الحواجز الاجتماعيّة (المساكنة عند الشباب، والاعتراف الاجتماعيّ بالأزواج غير المتزوّجين، وإبراز قيمة العائلة ذي الوالد الواحد...).

= إمتدّت سنّ المراهقة وعمّت جميع البلدان بسبب ارتفاع مدّة الدروس وانتشارها بين الشعب. ولذلك كثيرًا ما انحطّ النضوج النفسيّ بالنسبة إلى النضوج البيولوجيّ. ففي هذه الحال يُخشى أن يؤدّي الاستخدام الباكر للغريزة الجنسيّة إلى تجميد النضوج النفسيّ. ومن هنا نرى أنّ الأزواج يؤلّفون ويتفكّكون... وأنّ المساكنة قبل الزواج ليست ضمانة يُعتمد عليها في الالتزام، وهذا شأن «الاختبارات الجنسيّة». وإلى جانب ذلك، تمكّن «الحبّة» من تفادي «خطر الحبل»، وتوفّر اللذّة بمعزل عن المسؤوليّة العائليّة...

إنّ الحجج المؤيّدة لِمَنْع الحَبَل على وجه واسع لا تخفى على أحد:

ـ الحرّيّة في استخدام الغريزة الجنسيّة بغضّ النظر عن الخصب. على الصعيد الأخلاقيّ، هذا أمر غير معقول.

ـ حجّة تبدو أفضل لأوّل وهلة: لو صحّ أنّ منع الحَبَل يمكّن من الوصول إلى أبوّة/أمومة مسؤولة، لوجب أن ينخفض عدد الإجهاضات. والحال أنّه ازداد مدّة السنين الخمس والعشرين الأخيرة. ولماذا؟

(1) DC, no 24, col. 1450.

بحث نفسيّ

إنّ الأخلاقيّة هي بشريّة (ليست من النوعيّة الدينيّة): يقتصر فيها دور الإيمان على توفير نورٍ إضافيّ يوضّح ما يقتضيه العقل. فالبابا بولس السادس يلفت النظر إلى أنّ

«تعليم الكنيسة في الأخلاق (في الزواج هو) مبنيّ على الشريعة الطبيعيّة، المستنيرة والمزيّنة بالوحي الإلهيّ».

فلا يحسن بأيّ مؤمن من المؤمنين أن يُنكر أنّ سلطة الكنيسة التعليميّة تشمل أيضًا تفسير الشريعة الطبيعيّة»[1].

وبناء على ذلك، فمن شأن الأسباب التي تتقدَّم بها هذه السلطة التعليميّة أن تُقنع حتّى غير المؤمنين، فالحجّة القائمة على السلطة (الكنيسة تشجب) لا تكفي وحدها، وإلى علماء اللاهوت والأخلاق يعود البحث عن الحجج الصالحة. سبق لنا أن قلنا بأنّ مجرّد التمييز بين «الطبيعيّ والمصطَنَع» لا قيمة له في نظر معاصرينا. والحال أنّ الاختبار يأتي، بعد خمس وعشرين سنة من منع الحبل، بحجج أشدّ إقناعًا:

تساءل الدكتور ميشال غي[2]: لماذا ازداد عدد الإجهاضات حيث كان منتظرًا أن تزول هذه الظاهرة؟ أفما يكفي النسيان، والإهمال، وربّما الرغبة في خدع الزوج؟ إنّ علم النفس يذهب إلى ما أبعد من ذلك ويجيب: بسبب الأعمال الناقصة في ممارسة منع الحبل. فأمام رغبة الإرادة في عدم القبول حاليًا بالحبل، هناك رغبة أخرى لاشعوريّة، وهي الرغبة في الخصب، الرغبة في الأبوّة/الأمومة. وعندئذ، تُكبت هذه الرغبة بفعل الإرادة. والحال أنّ كلّ كَبْت يؤدّي، بتنكّره، إلى «أعمال ناقصة» في استخدام المستحضرات المانعة للحبل. ولكن، بعد الحصول على الحبل، تتغلّب رغبة الإرادة (رفض المولود)، فيأتي الإجهاض عادةً، لا سيّما وأنّ الضمان الاجتماعيّ في بعض البلدان أخذ يقوم بتسديد نفقات الإجهاض.

---

(١) DC, no 4, col. 1443.

(٢) *Lumen Vitae* XL 1985, Désir d'enfant et régulation des naissances

وهناك سؤال آخر يستطيع علم النفس أن يُجيب عليه: لماذا نشاهد تدمير العديد من العائلات بعد بضع سنوات من الحياة الزوجيّة؟

وحين نشرح المشاكل الجنسيّة للمراهقين، يطرحون علينا عادة هذا السؤال: كيف يستطيع الزوجان أن يشعرا معًا باللذّة بعد مرور السنين على زواجهما؟ إنّ مشاهدة البالغين ومطالعة القصص والنظر إلى الأفلام... تُقرّ لهم بالحقّ. ويجب عندئذ أن نحلّل معهم ظاهرة الشِبَع، فإنّ اللذّة الطبيعيّة لا تدوم إلاّ بالتقيّد ببعض القواعد: إنّ أكل الإنسان كلّما رغب في تناول الطعام، اختلّت معدته ولن يشعر أبدًا بالجوع وبالالتذاذ بالطعام الفاخر. فالحضارة التي تضع السندويش واليرّاد في كلّ ساعة في متناول جميع الناس تدمّر الإحساس بالطعام الفاخر.

والحبّ البشريّ الطبيعيّ هو أيضًا لا يدوم ولا ينمو، ما لم يتقيّد بهذه القاعدة، وهي قاعدة تعاقُب الممارسة والإمساك. وإن فَهِم الإنسان هذه الحقيقة في عمقها البشريّ، فَهِم لماذا يجب استخدام «الوسائل الطبيعيّة» وحدها: فلأنّها تفرض على الزوجَين اللجوء إلى الإمساك الجنسيّ الجزئيّ، فهي تُلزمهما باتّباع قاعدة التعاقب... وهذا ما يساعد على حفظ ديمومة الحبّ الصحيح:

> «وذلك النظام، الخاصّ بطهارة الزوجَين، لا يُضرّ على الإطلاق بالحبّ الزوجيّ، بل يضفي عليه بالعكس قيمة بشريّة أسمى. إنّه يقتضي بذل جهود دائمة، ولكن الزوجَين، بفضل تأثيره المفيد، ينمّيان شخصيّتهما تنمية كاملة، لأنّهما يغتنيان بالقِيَم الروحيّة. وهو يوفّر للحياة العائليّة ثمار هدوء وسلام، ويساعد على حلّ سائر المشاكل»[1].

والعائلات جميعها تعترف بأنّ لذّة اللقاء تشتدّ بعد فترة من الإمساك الجنسيّ، حتّى إنّ أحد الأطبّاء، الذي عرضتُ عليه وجهة النظر هذه، أجابني: «في الحقيقة، هذا أيضًا بحث عن اللذّة».

---

(1) DC, no 21, col. 1452.

أَوَليست ممارسة ذلك التعاقب أمرًا شاقًّا؟

أراد بعض الأزواج أن يكونوا أمناء لتعليم الكنيسة، فاتَّبعوا طريقة أوجينو أو طريقة درجات الحرارة، وكانتا وحدهما معروفتين في ذلك الزمن، ولقد تطلَّب هذا منهم في بعض الأحيان شيئًا من البطولة بسبب عدم انتظام الدورة عن النساء. فلاحظ زوجان منهم، بشيء من الدهش، يوم احتفالهما باليوبيل الذهبي، أنهما أكثر شعورًا باللذَّة في الاقتران بعد مرور خمسين سنة منهما في مطلع زواجهما!

لكن إلحاح الكنيسة أدَّى، كما سبق ذكره، إلى اكتشاف طريقة يُلْتَفَت، وهي طريقة مبنيَّة على دور المُخاط العُنُقيّ.

لا نريد الدخول في وصف هذه الطريقة، بل نقول بإيجاز، للذين لا يعرفون ما هو المُخاط العُنُقيّ، إنّه يحفظ الحُيَّات المنويَّة على قيد الحياة ليُصبح الإخصاب ممكنًا. يُفرَز هذا المُخاط قُبَيل الإباضة، ويزول بعد موت البويضة، فيمكِّن من تحديد أيّام الخصب على وجه دقيق: فالزوجان اللذان يريدان الحَبَل، يُشار إليهما بالاقتران في تلك الأيّام، واللذان يريدان تأجيل الحبل، يجب عليهما ممارسة الإمساك الجنسيّ في تلك الفترة والاقتصار على الاقتران في الفترات «الجافّة». وهناك، منذ زمن قريب، كراريس مدروسة تمكِّن من الاطِّلاع على هذه الطريقة، وهي، على خلاف طريقة أوجينو أو طريقة درجات الحرارة، في متناول الجميع، حتّى السكّان الأُمِّيِّين، فضلاً عن أنّ نسبة فعّاليّتها تبلغ ٩٨،٥٠٪، بحسب نوعيَّة دوافع الزوجين وتدرُّبهما على الطريقة.

ما هي منافع هذه الطريقة؟

١) يُصبح التعاقب أمرًا يمكن احتماله، فإنّ أيّام الإمساك الجنسيّ تنحصر في أيّام الخصب وحدها.

فحتّى في العهد القديم، «كانوا يراعون الدم»، فيفرضون الإمساك على الزوجين طوال الأيّام السبعة التي تلي حيض المرأة (أح ١٥). والغريب أنّ تلك

الشريعة الدينيّة كانت تضاعف فُرَص الحبل، لأنّ الاقتران كان يُستأنف في أيّام المخاط، أي في أيّام الخصب. والحال أنّ الخصب كان يشير، في عقليّة العهد القديم، إلى بركة الله. فإن كان في إمكان سكّان الريف أن يراعوا كلّ شهر، لأسباب دينيّة، أسبوع إمساك جنسيّ، فلماذا تكون ممارسة التعاقب، كما تظهر في أسلوب يلْتَغِسْ، أمرًا شاقًّا؟

٢) على كلّ زوجَين أن يتساءلا في كلّ شهر هل يجب أن يقبلا حَبَلاً ممكنًا أم لا. فإن كان سبب التأجيل مقبولاً، لن يكون هناك كبت، بل تصعيد للرغبة في الأبوّة/الأمومة، وفي هذه الحال، لن يكون هناك خلل في اتّزان الوالدَين النفسيّ، لن تكون هناك أعمال ناقصة...

٣) وفي هذه الطريقة، يتساوى الزوجان في السيطرة على غريزتهما الجنسيّة: فلا تعود المرأة موضع لذّة، بل شريكة كاملة، ولا بُدَّ للرجل أن يتدرَّب على معرفة جسد امرأته واحترامه. هذه الحجّة لا يصعب فيمها عادةً على الفتيات والنساء حين تُعرض لهنّ، في حين يستغربها الصبيان. كتب البابا بولس السادس:

«يُخشى أن يألف الرجل استخدام الوسائل المانعة للحبل، فينتهي به الأمر إلى فقدان احترام المرأة، وأن لا يبالي، بعد ذلك، باتّزانها الطبيعيّ والنفسيّ، فيعتبرها مجرّد أداة تنعُّم أنانيّ، لا رفيقته المحترمة والمحبوبة»[1].

٤) لا شكّ أنّ مثل تلك الممارسة تفترض عند الزوجَين مستوىً كافيًا من السيطرة على النفس وروحانيّة معادلة لها، ولكن أليس هذا شرطًا أساسيًّا للوفاق بين الزوجَين، وبالتالي لبقائهما؟

«إنّ ممارسة تنظيم النسل على وجه مقبول يقتضي، قبل كلّ شيء، من الزوجَين أن يكتسبا قناعات ثابتة في شأن العائلة وأن يسعيا إلى اكتساب امتلاك تامّ للنفس. ولا شكّ أنّ السيطرة على الغريزة باستخدام العقل والإرادة الحرّة تتطلّب ترويضًا للنفس يهدف إلى ضبط المظاهر العاطفيّة الملازمة للحياة الزوجيّة كما يجب، وإلى مراعاة الإمساك الجنسيّ الدوريّ»[2].

---

(١) DC, no 17, col. 1450.

(٢) DC, no 21, col. 1452.

من الواضح أنّ مثل تلك السيطرة على النفس لا تُكتَسب من دون تربية حقيقيّة: ولا يكفي أن نُطلع الأولاد على شؤون الجنس كلّما ترعرعوا، بل يجب أيضًا أن ندرّبهم على ترويض النفس والسيطرة عليها، وعلى ممارسة العفّة قبل الزواج استعدادًا للأمانة الزوجيّة ولممارسة العفّة في الزواج. في أحد الأيّام، عرضتُ لصبيّ في الثالثة عشرة معنى العفّة قبل الزواج وقيمتها وصعوبتها، فهتف: «كيف تريد أن أسيطر على جسدي؟ لم أُحرَم شيئًا في يوم من الأيّام!» إنّ التربية الجنسيّة تبدأ باكرًا بالتدريب على ترويض النفس والتضحية. لكن حضارتنا الحلاليّة كلّها تناقضهما. وبوجه خاصّ، هل تقوم المساواة بين الصبي والبنت على عدم رفض أيّ شيء للبنت، كما كانوا غالبًا لا يرفضون أيّ شيء للصبي («لا بدّ أن تنقضي أيّام الصبا»، و«سيعقل بعد ذلك في الزواج!») أم علينا أن نبثّ في الصبي والبنت على السواء معنى البتوليّة وواجب الاهتمام بها؟

حين نعرض تلك الحقائق أمام شباب اليوم (من مراهقين وبالغين شباب وخطّاب ومزوّجين شباب)، نرى بإعجاب أنّهم لا يتردّدون في قبول هذا التعليم، شرط أن نشدّد على الأمور النفسيّة التي شرحناها أعلاه. وعندئذ يصبح تفهّم الرسالة العامّة «الحياة البشريّة» أمرًا ممكنًا. فإنّها تستند إلى حَدْس لم يوضَّح كما يجب، وهذا الحَدْس هو أنّ الحبّ البشريّ لا ينمو ولا يدوم إلاّ إن مارس الزوجان إمساكًا جنسيًّا دوريًّا: هذه هي شريعة الحبّ البشريّ، وحتّى الحبّ الطبيعيّ. فرضه العهد القديم «مراعاة للدم»، الذي يشير إلى الحياة. وفي الماضي، كانت «أزمنة التوبة» في الكنيسة (الصوم الكبير وبيرمونات الأعياد...) مناسبات ينتهزها المؤمنون لممارسة مثل ذلك الإمساك الجنسيّ. أمّا الآن، فإنّ تنظيم النسل بالطريقة الطبيعيّة يمكن أن يُمارَس بهدف روحيّ، وهو القيام بواجب الإنجاب وفقًا لِما خطّه الخالق.

> «فالكنيسة، فيما تعلّم ما تقتضيه الشريعة الإلهيّة الخالدة، تبشّر بالخلاص وتفتح بالأسرار أبواب النعمة التي تجعل من الإنسان خليقة جديدة، قادرة على تلبية تدبير خالقها ومخلّصها في المحبّة والحرّيّة الصحيحة، وعلى استِلْيان نير المسيح»[1].

(١) DC, no 25, col. 1454.

ولكن أليست صعوبة الرسالة البابويّة العامّة تكمن في العمق؟ أفلا تجعل القيمة الأخلاقيّة في الفعل الموصوف وصفًا طبيعيًا، في حين أنّ هذه القيمة هي في الإرادة التي تتّخذ القرار؟ تبقى الرسالة العامّة في نظرة أخلاقيّة شرعويّة: «التصفية من البعوض...». أفلا يستطيع الباحث في علم الأخلاق أن يذهب إلى ما أبعد في تفهّم الرسالة العامّة وتطبيقها؟

في الحقل الطبّيّ، تشتدّ التوصية بتجنّب العمليّات الجراحيّة وحتّى الأدوية، كلّما أمكن الحصول على النتيجة نفسها عن طريق النظام الشخصيّ. فنرى، على سبيل المثال، بعض الأمراض السكّريّة تُضبط ويُشفى منها بفضل ممارسة جِمية ناجعة، وإن صارمة، وفي مثل هذه الحالة، أيُعقل أن يَحتشي الإنسان من الأدوية للالتذاذ فقط بعدم حرمان نفسه أيّ طعام؟ على أثر إصابة أحد بنتئ قرصيّ مبرِّح، خُيِّر بين الخضوع لعمليّة جراحيّة دقيقة والقيام كلّ صباح بتمارين بدنيّة مضايقة. وقد فضّل الطريقة الثانية «الطبيعيّة»، وها هو، منذ ثلاثين سنة، يعيش مع مرضه ويقاومه كلّ يوم. ولكنّه أُصيب في هذه الأيّام بنوبة جديدة تعرّضه للشلل النصفيّ، فقبل في هذه المرّة بالعمليّة الجراحيّة، وهي طريقة «اصطناعيّة».

أفلا يمكننا أن نؤكّد، مع مراعاة النسبة، أنّ الزوجين ينظّمان بوجه طبيعيّ حياتهما الجنسيّة، آخذَين بعين الاعتبار النظام المبيضيّ في تخطيط معقول للمواليد؟ ومع ذلك، أليس هناك حالات قصوى لا يستطيعان فيها أن يوفّقا بين «التخطيط المعقول» و«مظاهر الحبّ الطبيعيّة»؟ فحين تفرض الحياة المهنيّة انفصالات كثيرة وطويلة، لا يمكن القول بأن تلاقي الزوجين، إن كان من المعقول أن يؤجَّل الحَبَل، سيتمّ في الأيّام العقيمة، لا سيّما وأنّ التوقّف عن إمساك جنسيّ طويل يؤدّي إلى صدمة نفسيّة قد تُحدث إباضة. ولذلك، فبما أنّ الأمانة الزوجيّة ساعدت على حفظ الإمساك الجنسيّ في أثناء الانفصال، فإنّ التعاقب قد قام بدوره. وفي هذه الحال، لماذا لا يكون للزوجين ملء الحرّيّة في اختيار الوسيلة للدلالة المتبادلة الطبيعيّة عن حبّهما، مع التثبّت من أنّهما يتجنّبان حبلاً غير مرغوب في الظروف الراهنة؟ لا شكّ أنّ مثل هذه النظرة إلى الرسالة العامّة «الحياة

البشريّة» تقتضي عند الزوجين تكوينًا أخلاقيًا صحيحًا. ففي هذه الحال، «جُعل السبت للإنسان، لا الإنسان للسبت»، والشريعة تهدف إلى الكشف عن المثال الأعلى الذي يجب السعي إليه وإلى المساعدة على تحقيقه، لا على الإطلاق إلى مضايقة الحرّيّة التي يمنحنا المسيح إيّاها. قال القدّيس أوغسطينس: «أحبِبْ وافعل ما تشاء». فإن عاش الزوجان الحبّ البشريّ الصحيح مع جميع متطلّباته، لم يعد في حاجة إلى شريعة غير شريعة المحبّة.

بعد أن عرضتُ كلّ ذلك لفريق من الكهنة، وُجِّه إليَّ السؤال التالي: «أيُّ موافقة نولي قرارًا صادر عن السلطة التعليميّة العاديّة؟» لا يخفى علينا أنّ الرسائل البابويّة العامّة لا تظهر بمظهر وثائق معصومة عن الخطأ. ومع ذلك، فهي تستحقّ من قِبَلنا موافقة بنويّة. لقد رأينا ما أكثر الاستشارات التي قام بها البابا بولس السادس، والتردّدات التي وقف عندها، والصلوات التي رفعها، قبل إصدار رسالته. إنّ عون الروح القدس هو في الحَدْس الأساسيّ، لكن الحجج الاستقلاليّة ليست على مستوى القرار. فما العمل في مثل هذه الأحوال؟

- نحاول أن نفهم معنى القرار، وإن لم يكن واضحًا بقدر كافٍ (هنا الشعور بدور الإمساك الجنسيّ في تنمية الحبّ البشريّ).

- نبحث في قيمة الحجج، فإن كان بعضها غير صالح (شرط أن يكون عندنا حجج مقبولة)، نتأنّى ونتّخذ موقفًا حياديًا. وهذا ما فعله أكثر «الرعاة» أمام أزواج لم ينجحوا في استخدام طريقة أوجينو أو طريقة درجات الحرارة. فعلوا ذلك بفطنة وبضمير غير مرتاح بعض الشيء. وحين اكتُشفت طريقة أسهل، تحرّروا واستطاعوا أن يساعدوا على وجه أفضل الأزواج المعنيّين. لكن ذلك يفترض عند رجال الإكليرس والمؤمنين تكوينًا صحيحًا. أوَليس هذا ما يطالب به الشرع الكنسيّ الجديد، فهو يفرض على الرعاة أن يدرّبوا جميع المؤمنين (من أولاد ومراهقين وبالغين وأزواج) على ما يقتضيه الزواج المسيحيّ؟

فلقد ورد في الشرع الكنسيّ: إنّ رعاة النفوس ملزمون، بحكم واجباتهم، بالسهر على أن توفّر جماعتهم الكنسيّة مساعدتها للمؤمنين، لكي تبقى حالة

الزواج في الروح المسيحيّ وتتقدّم في الكمال. ولا بُدَّ أن تتقدّم هذه المساعدة بوجه خاصّ:

١) بالوعظ، وبتعليم مسيحيّ مكيَّف على القاصرين والشباب والبالغين، إلى جانب وسائل الإعلام الاجتماعيّ، التي بفضلها يلقَّنون معاني الزواج المسيحيّ ودورَ الزوجَين والوالدَين المسيحيَّين.

٢) بالإعداد الشخصيّ إلى الزواج الذي سيُعقد، والذي بفضله يتأهَّب الزوجان للقداسة ولواجبات حالتهم الجديدة.

٣) بالاحتفال المثمر برتبة الزواج، مع التركيز على أنّ اتِّحاد الزوجَين يشير إلى سرّ الوحدة والمحبّة المثمرة بين المسيح والكنيسة، وعلى أنّهما يشاركان فيهما.

٤) بالمساعدة المقدَّمة للزوجَين، لكي يحافظا بأمانة على العهد الزوجيّ ويحمياه، فيستطيعا أن يعيشا في داخل العائلة حياة تزداد قداسة وتتحسَّن مضمونًا يومًا بعد يوم[١].

إلى الأسقف المحلّيّ يعود السهر على أن تتنظَّم تلك المساعدة تنظيمًا حسنًا، بعد الاستماع أيضًا، إن بدا الأمر مناسبًا، إلى رجال ونساء معروفين بخبرتهم وكفاءتهم[٢].

ولكن، إن «هذَّبنا» الضمائر وتركنا بعد ذلك للمؤمنين البالغين مسؤوليّة أعمالهم، أفلا نذهب إلى أبعد ممّا يجب ونستخفّ بالنصوص الواضحة التي أصدرتها سلطة الكنيسة التعليميّة؟

لكي ندلّ على أنّ مثل تلك الطريقة في العمل لا تُعدّ تساهلاً في الأمور الأخلاقيّة، بل تعود إلى التفكير السليم الذي هو التفكير المسيحيّ أيضًا، نختار مثلاً نقتبسه من حقل الكتاب المقدَّس، حيث نجد، منذ صدور رسالة البابا بيوس الثاني عشر في إلهام الكتب المقدَّسة، جوابًا على الاعتراض يمكّننا من البحث في الحدود التي نستطيع أن نضعها في موافقتنا على قرارات سلطة الكنيسة التعليميّة. ففي مطلع هذا القرن، أصدرت اللجنة الكتابيّة البابويّة قرارًا يحرِّم تعليم وجود

(١) الشرع الكنسيّ، رقم ١٠٦٣.
(٢) الشرع الكنسيّ، رقم ١٠٦٤.

عدّة مؤلّفين للسفر المنسوب إلى النبيّ أشعيا وحده. ذلك بأنّ النقد التاريخيّ كان، منذ بضع سنوات، قد أعاد إلى بساط البحث نسبة ذلك السفر التقليديّة إلى مؤلّف واحد. لم يُتّخذ القرار بدون تروٍّ، بل بعد استشارة المفسّرين ذوي الكفاءة، منهم الأب كوندامان، وكان في جعبته حجّة وجيهة تحمله على القول بتعدّد مؤلّفين سفر أشعيا، وهي وجود تعابير خاصّة بالنبي إرميا (غير معروفة من أشعيا، مع أنّه عاش قبل إرميا) وردت في القسم الثاني من السفر. لكن الأب كوندامان كان يرغب في إبقاء اكتشافه لكتاب عزم على نشره، وكان مسرورًا بإقامة الدليل على أنّ اللجنة الكتابيّة ارتكبت خطأً في هذا الأمر. فلم يُدلِ برأيه قبل إصدار قرارها الذي يحرّم تعليم تعدّد المؤلّفين. فبقي الأب كوندامان منزعجًا مدّة سنين طويلة. وحين أراد أن ينشر كتابه، لم يحصل على الترخيص، مع أنّه ما زال يقول، على انفراد، بأنّ في سفر أشعيا أكثر من مؤلّف. ولم تستطع الأوساط الكاثوليكيّة أن تتحدّث علانيّة عن وجود مؤلّفَين، لا بل ثلاثة، إلاّ في السنة ١٩٥٠، بعد أن أصدر البابا بيوس الثاني عشر رسالته العامّة في إلهام الكتب المقدّسة.

وهذا شأننا في الموضوع الذي نحن بصدده: إنّ التمييز بين الوسائل الطبيعيّة والوسائل الاصطناعيّة ليس له قيمة كبيرة، إن اعتبرنا الدور الذي يقوم به علم الطبّ، وكان من الأفضل أن يدور الكلام على علم النفس، على التعاقب في تنمية الحبّ البشريّ. لم يَخْفَ ذلك على صاحب الرسالة العامّة، لكنّه بحث به بطريقة التلميح فقط. أفهل يمكننا أن نقول إنّ الشعور البديهيّ بأضرار مع الحبر الواسع بالوسائل الكيماويّة هو صحيح، وإنّ الحجج المعروضة لا تُلزم العقل؟ في هذه الحال، لا نستغرب موقف التردّد والرفض من تعليم البابا بولس السادس. فإنّ القبول بتعليم لا يطبّق بسهولة يوم تمّ إعلانه يفترض أن يكون للمؤمنين (وللاهوتيّين) إيمان متين بالكنيسة وروح الطاعة. لكن هذا الإيمان وهذه الطاعة لم يكونا من نصيب الجميع! كلّ وثيقة تصدر عن سلطة الكنيسة التعليميّة لا بُدّ أن تُقبل بروح الطاعة، ولكن باستخدام العقل أيضًا: ولا يُستبعد أن يتحتّم علينا أن نجد فيها شروحًا أوفى من الشروح التي عُرضت صراحةً. أمّا في حالات التردُّد، فلا بُدّ من الخضوع.

الخاتمة

بعد مرور ٣٠ سنة على «حضارة منع الحَبَل»، نرى اليوم النتائج الوخيمة التي أدّى إليها استخدام الحبّة. فقد عمّ التساهل الجنسيّ في العالم الغربيّ، وتفكّكت العائلة، وسارت الدعاية إلى «الحصول على اللذّة من دون التعرّض للخطر»، وكادت الحملات على انتشار السيدا أن لا تتحدّث عن الواقي الفعّال على الإطلاق، أي العفّة والأمانة للزوج...

إنّ عرض تعليم الكنيسة على هذه الطريقة والدعاية إلى العفّة والأمانة لا يعنيان الحكم النهائيّ على الذين لا يمارسونهما. ولكن علينا أن نسمّي الأشياء بأسمائها. فالاعتراف بقيمة المثال الأعلى المسيحيّ والإقرار بوضعنا كخاطئين، مع اعتبار أنفسنا غير قادرين في الوقت الحاضر على ممارسته، هي شيء، والقيام بتبرير ممارسة وخيمة العواقب والسماح بها بعدم ذِمّة هو شيء آخر. ليس الإنسان سيّدًا يقرّر بنفسه ما هو صالح وما هو شرّير، بل عليه أن يكتشفهما ويعترف بهما في الخضوع للخالق. ولكن، إذا صحّ أنّنا ذرّيّة خاطئة، فإنّنا أيضًا شعب نال الخلاص. فبنعمة الله، يؤدّي الاعتراف بالخطيئة إلى الندامة وإلى التوبة، وما «يُعجز الإنسان» يصبح ممكنًا بعون الله.

وقصارى القول إنّنا، إن استطعنا أن ندلّ على أنّ التمييز بين «الطبيعيّ» و«المصطنَع» لا يصلح لتحريم الوسائل التي يقال لها «اصطناعيّة»، يبقى أنّ هناك شريعة جوهريّة للحبّ البشريّ، يُحصل عليها عادةً بمراعاة النظام المبيضيّ.

وبهذا المعنى، فإنّ الكنيسة، التي تدعو إلى تنظيم النسل باستخدام «الوسائل الطبيعيّة»، أي باللجوء إلى إمساك جنسيّ محدود، تبقى في اتّجاه تطوّر سليم بمكن البشريّة أن تزداد شعورًا يومًا بعد يوم بالسيطرة على مصيرها.

(نقلها إلى العربيّة الأب صبحي حموي اليسوعيّ)

صدر عن دار المشرق